التجارة والاقتصاد المعاصر في ضوء الإسلام

تأليف

سماحة شيخ الحديث العلامة

المفتي محمد تقي العثماني حفظه الله

نائب رئيس مجمع الفقه الإسلامي المنبثق عن منظمة مؤتمر القمة الاسلامي

ونائب رئيس جامعة دار العلوم كراتشي

ترجمه بالعربية

طاهر صديق الأركاني

الأستاذ بجامعة دار العلوم كراتشي

خريج الجامعة الإسلامية بالمدينة المنوره

الناشر

ادارة القرآن والعلوم الإسلامية كراتشي

جـمـيع الحـقـوق مـحفوظة لإدارة الـقـرآن
يمنع طبع هذا الكتاب أو جزء منه بكل طرق الطبع أوالتصوير
ALL RIGHTS RESERVED FOR
IDARATUL QRAN WAL ULOOMIL ISLAMIA

الطبعة الأولى..... ١٤٢٤ هـ
الطبعة الثانية: ..... ١٤٣٧ هـ

من منشورات

إدارة القرآن والعلوم الإسلامية

SB-44 شان اپارٹمینٹ گلشن اقبال بلاك 13-C كراتشي - باكستان
الهاتف: ٠٠٩٢٢١-٣٤٩٦٥٨٧٧

و

پلاٹ 86 اسٹریٹ 3 سیکٹر H-8/1 اسلام آباد

ویطلب من:

مكـتبة الـقـرآن

علامه بنوري ٹاؤن كراتشي باكستان
الهاتف: ٠٠٩٢٢١-٣٤٨٥٦٧٠١

مركز الـقـرآن

اردو بازار، ایم اے جناح روڈ كراتشي
الهاتف: ٠٠٩٢٢١-٣٢٦٢٤٦٠٨/٠٠٩٢٢١-٣٢٦٢٤٦٠٩

كلمة المترجم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين، وعلى آله وصحبه أجمعين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

وبعد فإن الفضل بعد الله عز وجل يعود إلى الأخ الشيخ محمد عثمان عزيز المدني حفظه الله تعالى (الأستاذ بجامعة دارالعلوم كراتشي) في تعريب هذا الكتاب، حيث أنه أتى إلى الفصل بكتاب لأستاذنا وشيخنا سماحة الشيخ المفتي محمد تقي العثماني حفظه الله تعالى، الذي يلحقني في هذا الفصل بعد خروجي منه، وقد جمعتني معه ظروف التدريس بجامعة دارالعلوم، وكنا نناقش دائمًا بعض الموضوعات، فحثني على ترجمة أحد كتب شيخنا إلى العربية، فوقع الاختيار على هذا، لعدة أمور:

منها: أنه شمله المنهج التعليمي لهيئة وفاق المدارس العربية بباكستان - كبرى الهيئات العلمية على مستوى البلاد -، ثم إنه موضوع مستجد يتناول كثيراً من القضايا الحيوية بالبحث التي تعايشها مجتمعاتنا الإسلامية.

ثم لا يخفى على أحد ضيق باع اللغة الأردية التي أُلِّفت بها الكتاب، وأُلقيت فيها هذه المحاضرات، واللغة قد تحُوْلُ دون كثير من الراغبين في الاستفادة من الكتاب، خاصة أن الأمة الإسلامية في الواقع عبارة عن خليط من الأعراق والجنسيات، ولا يجمعهم على مائدة واحدة إلا اللغة العربية التي اختارها الله عزوجل لتكون لغة كتابه وشريعته السماوية، فقصدتُ من عملي هذا عَوْلَمَةَ الكتاب وتدليل صعوباته ليكون في متناول الجميع.

ثالثًا: إن المال والأعمال من أكثر موضوعات العصر الحاضر اهتمامًا ودراسةً في جميع أنحاء العالم، وأن تطور الأمم والشعوب يعتمد على تطورها في ميادينها، وأن النظريات الاقتصادية الحديثة معظمها من وضع غير المسلمين، وأكثر الدول الإسلامية تدير شئونها المالية وفق الضوابط الاقتصادية المستوردة من الخارج، مع أنها تخالف شرع الله سبحانه وتعالى، فكان من الواجب على أهل العلم تعريف الناس بها وبمفاسدها، ليكونوا على حذر منها، وكان هذا من أحد أسباب تأليف وترجمة هذا الكتاب.

رابعًا: إن عناية الشيخ نعيم أشرف نور حفظه الله تعالى (مدير إدارة القرآن بكراتشي) بهذا الحقير والرعاية الكريمة التي أولاني بها منذ أمد كان لهما دور كبير في إنجاز هذا العمل الجليل، فقد كان حفظه الله تعالى دائما يأخذ بيد هذا الحقير إلى ما فيه خيره وصلاحه في الدنيا والآخرة، جزاه الله تعالى خيرًا، وأجزل مثوبته في الدنيا والآخرة.

ولا يفوتني هنا أن أشكر والدي الكريم الحاج صديق أحمد بن أبي الحسين الأركاني الذي ضحّى بالغالي والنفيس لأجل دراستي، والذي حرص ويحرص دائما على نجاحي وسعادتي في الدنيا والآخرة، فجزاه الله خير ما يجازي والدًا عن ولده.

وفي النهاية يعترف هذا الحقير بقصور باعه وقلة بضاعته في العلوم كلها، فلو اطّلع أحدٌ على خطإٍ أو سوء تعبير في الكتاب فلينسب ذلك إلى هذا الحقير، وليس إلى سماحة المؤلف حفظه الله تعالى ورعاه، ويشعرني به، وسوف أصلحه في الطباعات القادمة بإذن الله تعالى.

أللهم اجعل هذا الكتاب ذُخرا ونافعا لمؤلفه ومترجمه ولمن سعى فيه، وتقبله منا إنك أنت السميع العليم، وصلى الله تعالى وسلم على سيدنا ومولانا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

طاهر صديق الأركاني
جامعة دارالعلوم كراتشي
ليلة ١٥ من ذي القعدة، عام١٤٢٤هـ

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله وكفى، وسلام على عباده الذين اصطفى، وبعد.

فإن تطور التجارة والصناعة في عصرنا هذا قد أحدث أشكالا جديدة ومتنوعة من المعاملات التجارية، ونتجت عنها قضايا حديثة يدرسها العلماء بمختلف أنحاء العالم، وظهرت لها حلول عديدة، حتى أنها تحولت إلى علوم تدرّس بالمدارس والجامعات العصرية.

لقد بدأ المسلمون يتنبهون لتلك المفاسد التي نتجت عن النظام الاقتصادي الغربي الذي تمّ تطبيقه في البلاد الإسلامية، وهناك محاولات جادة بمختلف مناطق العالم الإسلامي على مستوى الأفراد والجماعات لتقديم حلول مناسبة لتلك القضايا التي هي وليدة النظام الاقتصادي الغربي، نحمد الله عليها.

فعلى مستوى الأفراد يحاول بعض أولئك التجار المسلمون الذين توجد لديهم رغبة في العمل بما أنزل الله تعالى أن يديروا أعمالهم التجارية وفق التوجيهات الإسلامية السامية، وأما على مستوى الجماعات فهناك محاولات من قِبل الحكومات لتكون المعاملات الاقتصادية في البلاد تابعة لأحكام الدين الإسلامي الحنيف.

فالمحاولتان بحاجة إلى توجيهات أهل العلم الذين لهم باع طويل في الكتاب والسنة والفقه الإسلامي، إلا أن عهد الاستعمار الغربي المشئوم قد أحدث شرخاً عظيما بين العلماء والمثقفين الجُدد في الفكر واللغة والمصطلحات العلمية بحيث يصعب على كل واحد منهما فهم كلام الآخر، والذي أدّى إلى حدوث حواجز في مناقشة تلك القضايا وتبادل الخبرات والمعلومات بين الطرفين.

فلتضييق الهوّة بينهما ولو على مستوى القضايا الاقتصادية، وتقريب كل منهما من الآخر، ولفتح آفاق التعاون وتبادل الآراء، أُنشئت مؤسسة باسم «مركز الاقتصاد الإسلامي» بكراتشي، التي عقدت دورات تدريبية عديدة بمساعدة من جامعة دارالعلوم كراتشي، شارك فيها رجال الأعمال وممثلوا المؤسسات المالية والاقتصادية وعدد كبير من مختلف فئات المجتمع، والقيت فيها الأضواء على الضوابط الشرعية الأساسية فيما يتعلق بالمعاملات التجارية، وهذه الدورات قد حقّقت نجاحا كبيرا نظرًا إلى الأعداد الكبيرة التي شاركت فيها من المثقفين وحَمَلَة الشهادات الجامعية، وحصلوا على معلومات إسلامية أساسية حول مجال اهتمام كل منهم.

وهناك دورات أخرى عُقدت للعلماء والمشائخ - رجال الفُتيا والتوجيه - القيت فيها الأضواء على الأشكال الجديدة من المعاملات التجارية وعلى النظريات التجارية الحديثة، وكان الهدف منها توضيح تلك الصُور الاقتصادية والتجارية التي لها علاقة بالفقه مباشرة، ليكونوا على بصيرة تامة بها، ولِيَقدروا على توضيح حكم الشرع فيها.

ولم تكن الحاجة هناك إلى تعليم علم الاقتصاد والتجارة بكامله كمادّة علمية لهؤلاء الأفاضل، بل كانت الضرورة إلى تعليم مسائل مختارة منهما تقضي حاجتهم، ثم كانت هناك حاجة أخرى، وهي تقديم تلك المسائل إليهم وتوضيحها في جَو ولغةٍ يَستأنسونهما.

فبعد بعض التجارب العَمَلية وصلتُ إلى أن أقوم شخصيًا بهذه المهمة، ثم نظرًا إلى أنني لستُ من المتخصصين في الاقتصاد والتجارة، طلبتُ من صديقين مساعدتي أثناء المحاضرة، خاصة إذا صدرت مني أخطاء، أو عند الحاجة إلى شرح موضوع مّا بشكل أوسع.

وكان أحدهما الدكتور/ أرشد زمان - خبير الشئون الاقتصادية الكبير في بلادنا - تولّى منصب رئيس الاقتصاديين بوزارة الخزانة الباكستانية لفترة طويلة، وقد شارك بنفسه في الدورة التي عُقدت في رجب عام ١٤١٣هـ بجامعة دارالعلوم كراتشي لمدة أربعة أسابيع، وأفاد الحضور في مناسبات عديدة، وخاصة ألقى بعض المحاضرات حول أنظمة تبادل العُمُلات الأجنبية والشئون المالية العامة.

وكان الثاني منهما الأستاذ محمد حسين - كبير المحاسبين الإداريين المعروفين في بلادنا - ويرأس حاليا مؤسسة المحاسبة الإدارية، ويَشْغَلُ منصب نائب رئيس مركز الاقتصاد الإسلامي. فهو شارك في أكثر فعاليات الدورة، وأفادني والمشاركين معًا بكثير من المعلومات في الموضوع، خاصة فيما يتعلق بحسابات الشركات المختلفة، وألقى بعض المحاضرات فيها.

وكذلك استفدتُ بتواجدِهما هناك معنويا، حيث أنهما كانا سببا لتحمّسي لهذه الدورة، وقد حَقّقتْ نجاحات كبيرة، نحمد الله تعالى عليها.

ثم إن هذه الدورة كانت تجريبية، لذلك كانت مخصّصة لأساتذة دارالعلوم وطلاب قسم التخصص في الإفتاء بالجامعة، وقد شارك فيها الشيخ المفتي محمد مجاهد، خرّيج قسم التخصص بدارالعلوم وأستاذ مادة الحديث بالجامعة الإمدادية بفيصل آباد «بنجاب» والمفتي بها، وقام بتسجيل جميع المحاضرات التي القيت فيها بواسطة جهاز التسجيل.

ثم عُقدت دورة مماثلة لها في العام المُقبل بجمادى الثانية سنة ١٤١٤هـ بعد أن شعر المشاركون في الأولى بالنفع والفائدة، ووُجّهت الدعوة فيها إلى الأساتذة والمفتين ببعض المدارس والجامعات المختارة، فشارك فيها أهل العلم والأساتذة والمفتون من مدينة ديره إسماعيل خان (القريبة من الحدود الأفغانية) إلى مدينة كراتشي الساحلية المُطلّة على بحر العرب، وعدد المشاركين من الخارج كان خمسين، وقد زيد في عدد المحاضرات اليومية ليمكن الإحاطة بها خلال أسبوعين،ومذلك رعاية لظروفهم الخاصة. وكنتُ أنا المحاضر كما كان في السابق، ثم عُقد الاختبار على نهاية المحاضرات، وعلى إثرها مُنحوا شهادات من مركز الاقتصاد الإسلامي.

وقمتُ بتعديل بعض الموضوعات والإضافة في البعض الآخر مستفيدًا من التجربة السابقة، وعلى ضوء المستجدات في الساحة، وهكذا حققت هذه الدورة نجاحات أكثر من السابقة.

وقد أحسّ بعض الأصدقاء بضرورة طبع تلك المحاضرات بشكل كتاب مدوّن، ليسهل الاستفادة منها للذين لم يتيسر لهم المشاركة في

الدورة، وهي في الواقع بذاتها أيضا مفيدة، ولكن كان من الصعب عليَّ ضبط جميع المحاضرات وذلك لأعمالي الخاصة، فرأيتُ أن أطبع ما سجّله المفتي محمد مجاهد. فالموجود الآن بين يدي القارئ هو الكتاب الذي ضبطه المفتي بواسطة جهاز التسجيل، ثم أعدتُ النظر فيه وعدّلت، والآن يُطبع بإذن الله تعالى.

ويجب النظر إلى الأمور التالية بعين الاعتبار في هذه المذكرة أثناء القراءة:

أولاً : هذا ليس بكتاب مستقل، بل هو عبارة عن مجموعة محاضرات أُلقيت في الدورة، وأن المفتي محمد مجاهد لم يسجلها مع حروفها، بل ضبط خلاصتها اعتمادًا على فهمه وبألفاظه، وقد سلك فيها أسلوب الاختصار والجامعية، وقد يجد بعض القرّاء صعوبة في وضوح المراد ببعض المواضع، إلا أن أهل العلم لو قرأوها بالتأنّي لَمَا وجدوا صعوبة في استيعابها.

ثانيا : إن هذه المحاضرات أُلقيت على العلماء والمشايخ، واستخدمت فيها المصطلحات الفقهية بكثرة، وكذلك كان اختيار الموضوعات وفق حاجتهم وضرورتهم.

ثالثا : كان الهدف الرئيسي من هذه الدورة هو إلقاء بعض الأضواء على أهم أجزاء التجارة والاقتصاد المعاصر، ليسهل للعلماء التحقيق فيها، إلا أن هذه القضايا كانت موضع اهتمامي أيضًا منذ سنوات عديدة، لذلك رغب المشاركون في أن أُقدِّم إليهم عُصارة جهودي وفكري حولها، فتكلمت عنها بأسلوب فقهي أيضًا.

لقد أوضحتُ على المشاركين بأن المحاضرات في الحقيقة عبارة عن نِتَاج فكريّ، وهي تُلقى إليهم ليتناولها أهل العلم بالتحقيق والتدقيق، فهي بحاجة إلى تحقيق جماعي واستنباط دقيق، فالنتائج التي توصّلنا إليها من خلال المحاضرات ليست قولاً نهائيًا في الباب. ولم نتعرض لها إلا لنفتح آفاق المناقشة والنظر، فرأيي فيها هو في الحقيقة دليل على ترجيحه لَدَيَّ، لكنه لا يعتبر فتوى نهائيا في المسألة.

إذا قرأ القارئ هذا الكتاب ملاحظاً الأمور التي أشرنا إليها، فإنه سوف يجد فيه المتعة والفائدة، فلو درس أهل العلم القضايا التي تناولها الكتاب وهي قضايا الأمة الإسلامية، ثم قاموا بتوجيه الأمة فيها إلى الحق والصواب فهو غاية جهودي، وفقنا الله تعالى لفهم دينه فهما صحيحا، ووفقنا للعمل به، ولتنفيذه على أرجاء المعمورة، آمين.

محمد تقي العثماني
جامعة دارالعلوم كراتشي
٢١ ذي القعدة ١٤١٤هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على رسوله الكريم، وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد.

التعريف بالموضوع والحاجة إليه

إن الهدف من إلقاء هذه المحاضرات هو تعريف الطلاب بطرق المعاملات التجارية المتداولة حاليا في العالم ولو بشكل إجمالي، ليمكن لهم التوصل إلى أحكامها الشرعية بعد معرفة حقيقتها، وقد قال الفقهاء:

«من جهل بأهل زمانه فهو جاهل»[1]

فيجب على العالم أن يكون خبيراً بأحوال زمانه وعُرفه كما يجب عليه معرفة أحكام الشرع، وبدونها يستحيل عليه الوصول إلى النتائج السليمة حول القضايا الشرعية. وقد ورد في ترجمة الإمام محمد بن الحسن الشيباني - رحمه الله تعالى - أنه كان يغشى الأسواق ويخالط التجار، ويطّلع على أحوالهم ومعاملاتهم، ولم يكن ذلك ليباشر التجارة هو بنفسه، إنما كان للإطلاع على أعرافهم وأساليب تعاملهم، فهذا من مسئوليات العالم والمفتي والشيخ، حتى لو أتاه سؤال عنها يكون على بصيرة عند الرد عليه، لذلك قيل: إذا عمّ تجارةُ مُحَرَّم في مجتمع مّا، فليس من واجب العالم والمفتي إصدار الفتوى فقط، بل يجب عليه أن يُبيّن الحل الشرعي لذلك المُحرَّم ويدلّهم على بديله إن وُجد، ومن ضمن الممكنات، ويكون مطابقا لما جاء في الكتاب والسنة، ذكر القرآن قصة سيدنا يوسف عليه السلام بأنه

---

[1] شرح عقود رسم المفتي ص ٩٨.

أتاه رسول الملك يستفتيه عن رؤياه، فأجاب بأن الجدب يأتي ويستمر لسبع سنوات لكنه ذكر الحل قبل تفسير الرؤيا. فقال:

«فما حصدتم فذروه في سنبله إلا قليلا مما تأكلون»، ويستنبط منها أن على الداعية والمُوَجِّه بيان الحلول المناسبة للقضايا الطارئة، ولايكتفي على القول بأنها محرّمة أو ممنوعة، أو أن مصيبة سوف تحل بكم ولا يبين المخرج منها. بل يجب عليه أن يكون مطلعاً على أحوال زمانه وأعراف بلاده، لذلك شعرنا بالحاجة إلى إدخال مادة جديدة تتعلق بالمعاملات التجارية الجديدة في منهج قسم التخصص في الإفتاء، فقد تحولت الاقتصاديات في يومنا هذا إلى مادة مستقلة، وأن المتخصصين فيها هم خبراء الاقتصاد، لا نريد هنا تدريس هذه المادة بتمامها وكمالها، بل أردنا أن نعرفكم منها بما يحتاج إليه العالم والمفتي، وبما يستفسر عنها الناس بكثرة، وعموما لا يدرك خبراء الاقتصاد حاجات العالم والمفتي التي يحتاج إليها أثناء التحقيق، لذلك فضلت أن أكون أنا المحاضر في هذه الدورة.

الأنظمة الاقتصادية المتنوعة ومناقشتها

إن من أشهر الأنظمة الاقتصادية التي يتداولها الناس في العالم اليوم هي «الرأسمالية» (Capitalism) «والاشتراكية» (Socialism) ، والأعمال التجارية تتم وفق النظامين المذكورين، فالاشتراكية ولو فقدت قوتها إثر نهاية الاتحاد السوفيتي، وكذلك فقدت مكانتها كفلسفة اقتصادية، إلا أنها لا زالت موجودة على صعيد التجارة والاقتصاد، لذا يجب معرفتها، فنقدم أولا تعريفا بالنظامين ثم نشرح ميزات النظام الإسلامي وأوجه تفوقه عليهما.

القضايا الاقتصادية الأساسية

يجب أولاً أن يُعلم الاقتصاد، ما هو؟ وما هى قضاياه الأساسية؟ إن كلمة الاقتصاد (Economic) بذاتها تشير إلى حقيقتها، وفي الواقع إن ضابط: «حاجات الإنسان ورغباته أكثر من الوسائل المتوفرة لديه» له اعتبار في جميع النظريات الاقتصادية، وأن كلمة «الضرورة» تشمل الرغبات النفسية أيضاً لدى الاقتصاديين، فالسؤال هو : كيف يمكن تلبية الرغبات والحاجات اللامتناهية بالوسائل المحدودة والمتناهية؟

فهدف علم الاقتصاد هو استخدام الوسائل المتوفرة لدينا بحيث تُغطّي قدراً كبيراً من الحوائج، لذا يُطلق عليه اسم «علم الاقتصاد» وعلى ضوء هذا العلم يوجد في كل نظرية اقتصادية مسائل يجب حلها، وإلا فَشِلَت النظرية، وعلى العموم يمكن حصرها في أربعة:

تحديد الأولويات (Determination of Priorities)

وهو كما سبق أن ذكرنا بأن «حوائج الإنسان ورغباته أكثر من الوسائل المتوفرة لديه»، ولايمكن قضاء جميع الحوائج بالوسائل المتناهية، لذا تُقدم بعض الحوائج وتؤخر أخرى، ولكن أيها نقدمها وأيها نؤخرها؟ فمثلا إذا كنتُ أمتلك خمسين روبية، فبإمكاني أن أشترى بها العجين، أو الثياب أو الأحذية أو أتناول بها بعض الفطائر بإحدى المطاعم، فهذه بعض الخيارات لديّ، فأيها أختار؟ وهذا ما يسمى بـ «تحديد الأولويات».

هذه القضية كما أنها يواجهها الفرد كذلك قد تواجهها الدولة أو الإمارة، فمثلا في باكستان توجد وسائل معدنية وبشرية وطبيعية ونقدية، وهى كلها محدودة ومنتهية، ومن جهة أخرى هناك حوائج ورغبات لا تكاد تنتهي، فهنا نضطر لتحديد الأولويات، فننظر المجالات

التي هي أولى لتسخير الوسائل المتوفرة لها؟ وما هي الأشياء التي أولى للإنتاج؟

تحديد الوسائل (Allocation of Resources)

والقضية الثانية هي تحديد الوسائل المتوفرة لدينا، وهي: رؤوس الأموال، والأيدي العاملة، والأرض، فكم من هذه الوسائل نستخدمها؟ وبأي مجال؟

فكم من الأراضي التي نستخدمها في زراعة القمح؟ وكم في الأرز؟ وكم في القطن؟ وكذلك توجد لدينا قدرات على إنشاء مصانع مثلاً، فكم من هذه المصانع تُخصص لصناعة الأحذية؟ وكم منها للنسيج؟ وكم منها للمستهلكات اليومية؟ فهذا في مصطلح الاقتصاديات يسمى بـ : «تحديد الوسائل».

توزيع الدخل (Distribution of Income)

القضية الثالثة هي توزيع الدخل أو المحاصيل، أي كيف نوزع الثروة التي تَحَصَّلْتْ نتيجة استخدام الوسائل المتوفرة لدينا؟ وعلى أى أساس؟ وهذا ما يسمى بـ : «توزيع الدخل» في مصطلح الاقتصاد.

التنمية (Development)

القضية الرابعة هي كيف يمكن تنمية المحاصيل وتطويرها؟ لكي نَحْصُلَ على مستوى أفضل وبكمية أكبر، وكيف يمكن توسيع دائرة المحاصيل بتنويع المنتوجات واستكشاف مزيد من العناصر الجديدة، لتساعد في ازدهار الدولة ورُقِيِّها، وفي تحسين الوضع المعيشي لعامة أفراد الشعب، وهذا ما يسمى بـ : «التنمية» في مصطلح الاقتصاد.

فهذه أربع قضايا، يجب حلها في النظريات الاقتصادية، أي تحديد الأولويات، وتخصيص الوسائل، وتوزيع الدخل و التنمية.

وفي الواقع إنها أمور طبيعية، إلا أن دراستها وتقديم حلول أفضل لها تحت نظامٍ، كان من مستجدات القرون الأخيرة، ونشأت عنها نظريتان متضادتان، وهما : الرأسمالية والاشتراكية.

الرأسمالية

Capitalism

لننظر أولاً ما هي الأسس التي تَدّعي الرأسمالية أنها قامت بحل هذه القضايا الأربعة بناءً عليها، وما نظريتها بشأنها؟

تقول الرأسمالية: إن حل هذه القضايا الأربعة لا يمكن إلا إذا تركنا المجال مفتوحاً أمام التاجر، فهو يُزَاوِل عمله بكل حرية ليكسب أرباحاً طائلة بعمله بأي طريق شاء، وهكذا تنحل القضايا الأربعة تلقائياً، وذلك لأن التاجر عندما يرغب في كسب الأرباح فإنه يختار الأعمال التي يحتاج إليها المجتمع، فكأنه يلبّي حاجة المجتمع بطريق غير شعوري، وبه تنتهي القضايا الأربعة نتيجة التوافق في العرض والطلب، ولكن كيف تنتهي القضايا الأربعة بمجرد عمله هذا؟

ولنشرح هذا بتفصيل أكثر، فنقول:

١- تعمل في العالم كثيرٌ من العناصر الطبيعية بشكل عادي، وينتج عنها أمور متشابهة دائماً، ومنها عنصرا العرض والطلب، فالعرض عبارة عن مجموع البضائع المعروضة في السوق للبيع، والطلب عبارة عن رغبة الزبائن في شراء البضائع بالأثمان، والعامل الطبيعي للطلب والعرض هو: أن العرض للبضائع في السوق إذا كان كثيرا فإن سعرها يقل، وإن كان الطلب عليها كثيرا والعرض قليلاً فإن سعرها يرتفع، فمثلا يزداد الطلب على الثلج في أيام الصيف، فلو كانت كمّية الثلوج المعروضة للبيع في السوق أقل من الطلب عليها فإنه حينئذٍ يرتفع سعرها، إلا إذا زاد إنتاجها أيضاً، وأما في أيام الشتاء فالطلب على الثلج يكون قليلاً، وإذا كانت كمية الثلوج المعروضة للبيع في السوق أكثر من الطلب فإن سعرها ينخفض، فهذه عوامل طبيعية، وهي ما تسمى بـ: العرض والطلب.

٢- تقول الرأسمالية إن عامل العرض والطلب عامل طبيعي يحدد للمزارع نوعية المحاصيل التي يزرعها، وللمنتج والتاجر ما ينتجها وكم يكون مقدارها، وهكذا تنتهي القضايا الاقتصادية الثلاثة بشكل طبيعي.

٣- وبعامل العرض والطلب يحدد الأولويات، وذلك لأن التاجر لو كان حراً في كسب الأرباح فإنه يسعى إلى عرض البضائع التي الطلب عليها كثير ليربح أكثر، والمزارع يسعى إلى زرع ما كان طلبه كثيرا في السوق، والمنتج يسعى إلى إنتاج ما كان طلبه كثيراً؛ لأنهم لو أتوا إلى السوق بالبضائع التي الطلب عليها قليل، فإنه ليس بإمكانهم أن يكسبوا أرباحاً كثيرة، ونتيجة لعامل العرض والطلب فإن كل شخص يضطر لقضاء حاجة المجتمع، فلو رأى بضاعة عرضت في السوق قدر الحاجة فإنه يمتنع عن عرض المزيد منها، وذلك لعدم رغبة الناس فيها، وهكذا ينتج ما يحتاج إليه الناس، وبالقدر الذي يحتاجون إليه، وهذا ما يسمى بـ : «تحديد الأولويات».

٤- تخصيص الموارد (Allocation of Resources)

وهذا أيضاً يرتبط بتحديد الأولويات، فإن المرء عندما يُحدّد أولوياته فإنه يخصص لها الموارد المتوفرة لديه، فعامل العرض والطلب كما أنه يحدد الأولويات كذلك يحدد الموارد والوسائل أيضاً، فالمرء يسخّر إمكانياته المادية و المعنوية - وهي الأرض ورأس المال والعمل- في الأشياء التي الطلب عليها أكثر في الأسواق، وتدرّ عليه بالأرباح، فبعامل العرض والطلب تنتهي قضية تخصيص الموارد تلقائيا.

٥- توزيع الدخل (Distribution of Income)

كيف تُوزّع الأموال التي حصل عليها المرء من محاصيله أو منتوجاته، فتقول الرأسمالية بأنها توزع على العوامل التي شاركت في عملية الإنتاج، وهي أربعة في نظر الرأسمالية:

١-الأرض ٢- العمل ٣- رأس المال ٤- صاحب العمل أو المؤسسة.

فصاحب العمل أو المؤسسة هو من يجمع العوامل الثلاثة عندما يبدأ مشروعاً إنتاجياً يحتمل الخسارة أو الربح، فتقول الرأسمالية بأنه يجب توزيع الثروة الحاصلة من العملية الإنتاجية على العوامل الإنتاجية الأربعة، فيدفع الإيجار إلى صاحب الأرض، والأجر إلى العامل، والربا إلى المستثمر، والربح إلى صاحب العمل أو المؤسسة لكونه دافعاً إلى العمل، فما بقي بعد دفع إيجار الأرض وأجرة العامل وربا المستثمر فهو ربح صاحب العمل أو المؤسسة.

وهنا يأتي سؤال؟ على أي أساس يُدفع الإيجار إلى الأرض؟ والأجرة إلى العامل؟ والربا إلى المستثمر؟ فترد عليه الرأسمالية بأن عامل العرض والطلب يكون مرجعاً لها جميعاً، فالعنصر الذي يكون الطلب عليه كثيرا يكون أجره كذلك، والعكس بالعكس.

نفرض مثالاً بأن زيداً يرغب في إنشاء مصنع للنسيج، فهو بصفته المحرك الأساسي للإنشاء والجامع لعناصر الإنتاج متحملاً خطر الخسارة أو الربح فهو الآجر (Enterepreneur) في مصطلح الاقتصاديين، والآن يحتاج إلى قطعة أرض لإقامة المصنع عليها، فإن كان مالكاً لها فبها وإلا احتاج إلى استئجارها، وهنا يتم تحديد مقدار الإيجار بعامل العرض والطلب، فلو كانت الأراضي قليلة والمستأجرون كثيرون فالإيجار يكون منخفضا، وإن كانت الأراضي قليلة والمستأجرون كثيرون فالإيجار يكون غاليا، فالمرجع في تحديد الإيجار هو عامل العرض والطلب.

ثم إنه يحتاج إلى أيدٍ عاملة للعمل في المصنع، ويدفع إليهم الرواتب، فتحديدها أيضاً يتم بعامل العرض والطلب، فإن كانت الأيدي العاملة كثيرة، والأعمال قليلة فإن الراتب يكون قليلاً، وإن كانت الأعمال كثيرة والأيدي قليلة فإن الراتب يكون كثيرا.

ثم إنه يحتاج إلى الأجهزة المتنوعة للعمل، وإلى مواد خامة، ولتوفيرهما يحتاج إلى رؤوس أموال، فيدفع عليها الربا، ويتم تحديد قدر الربا بناءً على عامل العرض والطلب في السوق، فإن كان أصحاب الأموال كثيرين، والباحثون عن رؤوس الأموال قليلون، فإن الربا يكون قليلاً، وإن كانت الأموال قليلة، والطلب عليها كثيرا فإن الربا يكون

كثيرا، فلما تمّ تحديد الإيجار، وأجرة العامل والرباء بعامل العرض والطلب، فإن ما بقي من عوائد منتجات المصنع فهو ربح الآجر. فلاحظنا أن عامل العرض والطلب هو الحَكم في النظام الرأسمالي.

٦- التنمية (Development)

إن جميع الاقتصاديات في العالم بحاجة إلى التنمية وزيادة المنتجات كمّاً وكيفاً، فنظرية الرأسمالية تحل هذه القضية أيضاً على أساس عناصر العرض والطلب، حيث أن المرء إذا لم تُفرض عليه القيود في كسب الأرباح فإنه يكون تابعاً لعامل العرض والطلب، وهو يدفعه إلى استحداث البضائع ورفع مستواها، ليكون الطلب عليها أكثر ليكسب الربح أكثر.

ضوابط الرأسمالية

إن الضوابط الأساسية للرأسمالية ثلاثة:

(١) الملكية الشخصية (Private Property)

إن النظام الرأسمالي يعترف بحق الشخص في امتلاك الأشياء وموارد الإنتاج، في حين أن النظام الاشتراكي يسمح له بامتلاك الأشياء دون وسائل الانتاج، كالأراضي والمصانع، فالفرد لا يكون مالكاً للأراضي والمصانع.

(٢) حافز كسب الأرباح (PROFIT MOTIV)

إن السبب الرئيسي في عملية الإنتاج هو حافز كسب الأرباح.

٣- عدم تدخل الدولة (LAISSEZ FAIR)

الضابط الثالث من ضوابط الرأسمالية هو عدم تدخل الدولة في الأنشطة التجارية، وأن لا تفرض على التجار قيوداً في نشاطاتهم، ويطلق عليها عبارة LAISSEZ FAIRE (خَلّه يعمل)، فلا يجوز للحكومة أن تفرض عليهم النصائح، فلا تقول: اعملوا كذا ولا تعملوا كذا، وهذه هي الفلسفة الأساسية للرأسمالية.

إلا أن الدُول الرأسمالية قد ضايقت الخناق على هذه الفلسفة، وفرضت بعض القيود على حريات رجال الأعمال والتجار، وذلك بواسطة الضرائب أو بالإجراءات المختلفة، لتشجيع الاستثمار في قُطاع معين، فلا يوجد اليوم دولة في العالم لا توجد فيها التدخلات الحكومية، وهي خلاف النظرية الرأسمالية، لذلك قيل: «إن أحسن حكومة في العالم هي التي تأمر قليلاً» أي تتدخل قليلا في الأنشطة التجارية.

فنظراً إلى الدور الرئيسي لحافز كسب الأرباح في النظام الرأسمالي لذلك يقال له نظاماً رأسماليا، أو «اقتصاد السوق» للدور المهم الذي يلعب فيه عامل العرض والطلب.

الاشتراكية
(SOCIALISM)

إن الاشتراكية وُجدت كردّ فعل للرأسمالية، وذلك لأن الرأسمالية أكدت على حرية التاجر من القيود في كسب الأرباح، وأنها حَلّتْ جميع المشاكل الاقتصادية بناءً على عناصر العرض والطلب، فهي لم تولِ اهتماماً كبيراً للأعمال الخيرية كمساعدة الفقراء والمحتاجين، فظهرت وقائع كثيرة لاضطهاد الضعفاء تلاها توسّع الشقاق بين المعدم والثري، فظهرت الاشتراكية منادية لحل تلك المشاكل، وعارضت النظرية الرأسمالية الأساسية في أن حل القضايا الأربعة يكمن في العناصر الثلاثة: حافز كسب الأرباح والملكية الفردية وعوامل السوق.

فالاشتراكية شنعت الرأسمالية بتفويض جميع القضايا الاقتصادية إلى عناصر العرض والطلب الأصم والأعمى، وهي تعمل كحافز للربح الذاتي المحض، وتهمل جانبَ العناية بالمصالح العامة، خاصة في توزيع عوائد المنتجات تأتي بنتائج غير عادلة، وأبسط مثال لهذا أن الأيدي العاملة إذا كثرت قل أجرها، فيضطر العامل للعمل بأجور منخفضة، ولايحصل من المنتجات التي كافح لها النصيب الذي يكفل له ولأولاده حياة طيبة سعيدة، لأن صاحب العمل لا ينظر إلى الأجر الذي يدفع إلى العامل هل هو بقدر جهوده ويضمن له بتوفير حاجاته الأساسية أم لا؟ بل الذي يهمه هو أنه قادر على تلبية طلبات السوق بالأيدي العاملة الكثيرة التي تبحث عن فرَص العمل بأجر قليل، وهكذا تتضاعف أرباحه، فعناصر العرض والطلب في نظر الاشتراكية عناصر غير مُدركة بحوائج المعدمين، بل تابعة لمطامع المستثمر الشخصية، وتدور في فلكه.